منه ما اسنده ابن النجار في تاريخه عن ابن ابي عائشة قال
تكلم شاب يوما عند الشعبي ما سمعنا بهذا فقال الشاب
كل العلم سمعت قال لا قال فشطره قال لا قال فاجعل هذا
في الشطر الذي لم تسمعه فاتم الشعبي قلنا اجيب عن ذلك
بانه كان قبل تدوين الاحاديث في الكتب فكان اذ ذاك عند بعض
الدولة ما ليس عند الباقين واما بعد تدوين والرجوع
الى الكتب المصنفة فيبعد عدم الاطلاع من الحافظ الجهبذ
على ما يورده غيره فالظاهر عدمه الثانية الف عمر ابن
بدر الموصلي وليس من الحفاظ كتابا في قولهم لم يصح شيء في
هذا الباب وعليه في كثير مما ذكره انتقاد الثالثة قولهم
هذا حديث ليس له او لا اصل له قال ابن تيمية معناه ليس له
اسناد واذا اراد رواية الضعيف بغير اسناده فلا تقل قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما اشبهه من صيغ
الجزم بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله بل قل قد روي
عنه كذا او بلغنا عنه كذا او ورد عنه او جاء عنه او نقل
عنه وما اشبه ذلك من صيغ التمريض كروي لبعضهم ولذا يقول
في ما شك في صحته وضعفه اما الصحيح فاذكره باصيغة
الجزم وتتوخ فيه صيغة التمريض كما يصح في الضعيف صيغة
الجزم ويجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل في
الاسانيد الضعيفة ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف
والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى
وما يجوز وما يستحيل عليه نفيا وكرمه والاحكام كالحلال
والحرام وغيرها وذلك كالقصص وفضائل الاعمال
والمواعظ وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والاحكام
ومن نقل عنه ذلك ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك قالوا
اذا روينا في الحلال والحرام شددنا ولا روينا في الفضائل
ونحوها تساهلنا تنبيه لم يذكر ابن الصلاح والمصنف

هنا

هنا وفي سائر كتبه لما ذكر سوى هذا الشرط وهو كونه في الفضائل
ونحوها وذكر شيخ الاسلام له ثلاث شروط احدها ان يكون
الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين
بالكذب ومن فحش غلطه فقل العلائي الاتفاق عليه الثاني
ان يندرج تحت اصل معمول به الثالث ان لا يعتقد عند
العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط وقال هذان ان ذكرهما ابن عبد
السلام وابن دقيق العيد وقيل لا يجوز العمل به مطلقا قاله
ابو بكر ابن العربي وقيل يعمل به مطلقا وتقدم عزو ذلك الى ابي
داود واحمد وانهما يريان ذلك اقوى من راي الرجال وعبارة
الزركشي والضعيف مردود ما لم يقتض ترغيبا او ترهيبا
او يتعلق بطرفه ولم يكن المتابع مخالطا عنه وقيل لا يقبل مطلقا
وقيل يقبل ان شهد له اصل او اندرج تحت عموم يعمل
بالضعيف ايضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط النوع الثالث
والعشرون صعفه من تقبل روايته ومن ترد ومن يتعلق
به والجرح التعديل وفيه مسائل احدها انه هل يشترط من
ائمة الحديث والفقه على انه يشترط فيه اي من يحتج بروايته
ان يكون عدلا ضابطا لما يرويه ويفسر العدل بان يكون مسلما
بالغا عاقلا فلا يقبل كافر ومجنون مطبق بالاجماع ومن يقطع
جنونه والمغمى عليه في زمن افاقته وان لم يؤثر قيل قاله ابن السمعاني
والاصبي على الاصح وقيل يقبل المميز ان لم يجرب عليه الكذب
تنبيها مواد الفسق وخوارم المروءة على ما حرر في باب
الشهادات من كتب الفقه ونحا الغهاني في عدم اشتراط الحرية
والذكورة قال تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبا
فتبينوا وقال واستشهدوا ذوي عدل منكم وفي الحديث لا تقبل
العلم الا ممن يقبل شهادته رواه البيهقي في المدخل من حديث
ابن عباس موقوفا وهو قوي ورويا نحوه من طريق الشعبي
عن ابن عمر عن عمر قال كان يامرنا ان لا ناخذ الا عن تفقه